٨

حماية نزاهة الأبحاث

ناقش الأساتذة في السنوات الأولى من القرن العشرين مسألة ما إذا كانوا- هم، أو جامعاتهم- يستطيعون الحصول بشكل ملائم على براءة اختراع، وتأكيد ملكية الاكتشافات الحاصلة في مختبرات الجامعة. لكن عدداً من العلماء البارزين تجهم لهذه الفكرة. ويقول جاك ليب من معهد روكفيلر: «إذا مضت مؤسسات العلوم النظرية إلى استعمال براءات الاختراع، فأنا أخشى أن تصبح العلوم النظرية مشؤومة»[1]. ورفضت جامعة جون هوبكنز ترشيح تي بريلزفورد روبرتسون لمنصب رئيس قسم علوم وظائف الأعضاء، لأنه طلب حماية براءة اختراع عندما اكتشف «التيثالين»، لكنه زعم أنه لم يقم بذلك إلا ليبعد فكرته من الوقوع في أيدي الشركات. وقد قامت مؤسسة روكفيلر بالمثل، فهددت بإيقاف تمويل هيربرت إيفانز من جامعة كاليفورنيا في بركلي إذا حاول الاستفادة مالياً من أبحاثه، بأن يحصل على براءة اختراع لاكتشافٍ حققه بدعم من المؤسسة.

وتغير ذلك الرأي بعض الشيء في عشرينيات القرن العشرين. ولقد زادت أعداد العلماء الأكاديميين الذين يرون أن تسجيل براءة الاختراع قد يكون جائراً إذا ما ذهبت جميع حقوق الملكية إلى جامعتهم. فهذا هاري شتينبوك مثلاً قد وهب براءة اختراعه المربح بشكل استثنائي ليفيض بالمال على جامعة ويسكونسن، التي استخدمت الأرباح في إنشاء مؤسسة لتمويل الأبحاث.

واستمر الجدل حتى السبعينيات، وطال أهم إنجازين علميين في ذلك العقد. فقرر هربرت بوير وستانلي كوهن في البداية طلب براءة اختراع على اكتشافهما تقنيةً لشطر الجينات، لكنهما تنازلا عنها في النهاية، وقدماها إلى جامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا في فرانسيسكو، اللتين نجحتا عام 1996 في جمع أكثر من 150 مليون دولار

مـن العوائد. من جهـة أخرى، رفض سيزار ميلستن وجورج كولر الحصول على براءة اختراع بعد اكتشاف خلايا هجينة تنتج مضادات أحادية السلسلة، قائلين إنه من غير الجائز الاستئثار بحقوق حصرية لاكتشاف يمكن أن ينقذ حياة البشر.

ثم أعلن الكونغرس ولادة حقبة جديدة عام 1980. عندما سن قانون (Bayh-Dole) الذي يسمح للجامعات بالحصول على براءات اختراع على اكتشافاتها من الأبحاث التي تمولها الحكومة. وبعد أن وضعت الجامعات سياسات للاستفادة من هذا السماح، وافق معظمها على المشاركة في العوائد مع المكتشف، دون أن- تواجه على ما يبدو- أي اعتراض على المبدأ من قبل هيئة التدريس. لكن، لم يقبل جميع العلماء السياسات الجديدة. ففي عـام 1973، كتب عـالم الرياضيات البارز نوربرت واينر مؤسـس علم التحكم الآلي أن التعامل مع الأفكار بوصفها ملكيةً، وتقديم حافز الربح من حقوق الملكية بدلاً من الحب الصرف للاكتشاف يمكن أن «يجعل تربة الفكر البشري عقيمة»[2].

وقـد تنتـج آثار راديكالية عـن وجهة نظر الأستـاذ واينز التي تبـدو مبهجة، فهي تتطلـب وضع نهاية لجمع العوائد؛ لكن ليس من أجل الاكتشافات العلمية، بل من أجل كتب يؤلفها أفراد من هيئة التدريس. إن احتمال أن يقبل الأساتذة التنازل عن عوائد كتبهم لا يزيد على احتمال أن يتنازل المشرعون والخريجون وغيرهم من المشجعين عن نهائيات كرة القدم. ويبدو واضحاً أيضاً أن العالم سيصبح أفضل إذا ما قاموا بذلك. ربمـا أصبح الأساتذة- دون فرص جني المال- أقل ميـلاً إلى تأليف الكتب الدراسية، وقـد ترجع الجامعات أيضاً إلى ما كانت عليه قبل عام 1980، مما يجعلها لا تقوم إلا بجهـد بسيط لصقل مختبراتها، بهدف معرفة الاكتشافات التي يحتمل أن تكون ذات قيمة بالنسبة للمجتمع.

وفي جميع الأحوال، فقد جاء قرار الكونغرس واضحاً، ومخالفاً رأي الدكتور واينر، فقال إن أفضل طريقـة لتحقيق الصالح العام هي تشجيع المؤسسات الأكاديمية على تسجيـل براءات الاختراع وترخيصهـا. وكانت الحجة التي قبلهـا الكونغرس هي أن فكرة اكتساب العوائد يمكن أن تجعل الجامعات تعمل بجهد أكبر لتحديد الاكتشافات الواعـدة على المستوى التجاري في مختبراتها. ويبدو أن التاريخ قد برهن على صحة

هـذه الحجة[3]. فمنـذ أن سن الكونغرس هذا القانون عام 1980. قام عدد أكبر بكثير من الجامعات البحثية بوضع برامج قوية لنقل التقنية، وراح يتقدم براءات الاختراع بمعدل أكبر مما كان عليه في السنوات الماضية أضعافاً مضاعفة.

ولكـن مما يؤسف له أن المسؤولين عن نقـل التقنية اعتمدوا من حين إلى- آخر في خضم حماسهم لتحقيق المزيد من الإيرادات لجامعاتهم- طرقاً تهدد بإبطاء التقدم بدل تعزيزه، وخاصة في الحالات التي تتضمن اكتشافات أساسية متقدمة. ومن أمثلة ذلـك أنهم رفضـوا اقتسام أدوات بحثية مهمة مع جامعات أخـرى إلا إذا وافقت هذه الجامعات على إعطائهم حصة من أية عوائد تحصل عليها في النهاية من اختراعات تستخدم تلك المواد المقترضة. وقاموا كذلك بإعطاء حقوق حصرية لشركات منفردة مـن أجل إيجاد اكتشافات أساسية مختلفة تماماً عن أي تطبيقات نهائية أو منتجات مفيدة. وبذلك منعوا نشوء منافسة سليمة تستفيد من المعرفة المحمية ببراءة اختراع. لكـن هذا كان على أمـل جعل جامعاتهم تشـارك في الأرباح الاحتكاريـة التي يجنيها صاحب الرخصة الحصرية*.

إن هـذه المبالغة الزائدة مـن جانب بعض المؤسسات لا تقلـل قيمة قانون (Bayh-Dole) في حـث الجامعـات علـى العمـل بجـد في مجـال نقـل التقنيـة. وهـي تظهر ضـرورة اتخاذ إجراء تصحيحي لتجنب ممارسات بعينهـا تعيق التقدم الذي يحاول الكونغرس تحقيقه، بدل أن تعززه. ومـن العلاجات التي تفيد الجامعات الاتفاق على عـدم استخدام الحقوق الحصريـة أو القيود على المشاركـة في الاكتشافات المتقدمة مـع باحثين آخرين. وإلا فيمكـن للكونغرس أن يعدل التشريـع القائم، بما يسهل على المعاهد الوطنية للصحة (NIH) أن تنكر على الجامعات حق منح حقوق حصرية على الاكتشافات التي تحققت بمساعدة أموال الحكومة، إذا كانت هذه التراخيص تفضي إلى تأخير الأبحاث والتطورات اللاحقة.

* نوقشت هذه المشكلات ببراعة، إلى جانب علاجاتها المناسبة، من قبل الأستاذ آرتي كي ري في حديثه الموجه إلى مؤتمر جامعة إموري عن إضفاء الصفة التجارية على الجامعة، 6 نيسان، 2002.

وبرغم المشكلات الخاصة المذكورة أعلاه، يبين التاريخ وجود تأييد ضئيل لمزاعم الدكتور واينر الفضفاضة القائلة إن حافز الربح يبعد الباحثين عن أشكال أكثر أهمية في ميدان البحث الفكري. ويكشف عقدان من التجربة عدم وجود أي ميل واضح إلى التخلي عن الأبحاث الأساسية لصالح أنواع من العمل التطبيقي أو العملي تكون أكثر ربحاً. كما لا يسعنا -عند متابعة تنامي أعداد المجلات العلمية والكتب الأكاديمية- أن نجد حالة مقنعة تبين وجود منحة دراسية جدية تأثرت سلبياً بإغواء تأليف الكتب الدراسية الأفضل بيعاً، وغيرها من الأعمال ذات الشعبية. والظاهر- حتى هذه اللحظة على الأقل- أن الدافع نحو الاكتشاف، والرغبة في نيل احترام زملاء جديرين أكبر من إغواء الكسب المالي.

ولذلك- وبرغم استمرار الاختلافات في الرأي- فمن غير الممكن تقريباً انتقاد الجامعات لجنيها المال من الاكتشافات التي تجري في مختبراتها. فهي لا تطلب عوائد إلا بما يسمح به القانون، وبما أراد الكونغرس بوضوح أن يدعمه. وبما أن ثمة أسباباً منطقية لسياسات الدعم الحكومية، فإن أي حجة في الاتجاه المعاكس يجب أن تصدر عن الكونغرس لا عن الجامعات.

الحفاظ على السرية:

أدت السياسات الحكومية الجديدة بشأن براءات الاختراع والتقدم في علم الوراثة إلى جعل قطاع الصناعة منذ عام 1980 يسعى إلى إنشاء صلات أوثق مع علماء الجامعة، وجعلته يعرض تمويلاً جديداً للأبحاث الأساسية. لكن، وكما يشير الفصل الرابع من الكتاب، فقد ترافق تمويل الشركات مع ارتفاع أصوات تطالب بوضع قيود تحمي المصالح التجارية للشركات الراعية. ويمكن تسويغ هذه القيود إن كانت محددة بشكل ملائم. لكن شروط الشركات غالباً ما تكون شديدة جداً ومضنية جداً، إلى درجة قد تضع انفتاح العلوم الأكاديمية وموضوعيتها في مهب الريح.

إن خط الدفاع الأول أمام هذه الضغوط هو إعتماد مجموعة واضحة من السياسات، وإنشاء مكتب متيقظ لدراسة جميع عقود الأبحاث، وحظر أي شروط فيها يمكن أن تتطلب سرية زائدة، أو تمنع المحادثة غير الرسمية بين الزملاء، أو تسمح للشركة

الراعيـة بالتأثير على النتائج التي يتوصل إليهـا الباحثون الجامعيون[4]. وكما أظهرت جهـود بيتي دونغ ونانسي أوليفيري، فإن الجامعـات لا تستطيع الاتكال على أساتذتها في اكتشـاف هذه القيود والإصرار علـى شطبها. بل لا بد من مساعدة تخصصية من قبـل موظفين مسؤولين عـن دراسة العقود، يدركون أن أداءهـم في عملهم سيقاس لا بحجم أموال الأبحاث التي يجرونها وحدها، أو بالإيرادات الناتجة عن شروط حقوق الملكية التي يتفاوضون عليها، بل أيضاً بنجاحهم في معارضة أي شرط في العقد يمس حريـة الباحثين مساً زائداً. ويتعين على الجامعـات أن تقاوم بشجاعة وعزم أي جهد مـن طرف الشركة الراعية لتقييد تبادل الأفكار بشكل غير رسمي ضمن المؤسسة، أو لإبقـاء النتائج سرية أكثر من شهرين أو ثلاثة بعـد انتهاء البحث. وعليها أن تعارض بالمثـل أي محاولة مـن قبل الشركات الراعية للسيطرة علـى البيانات، أو التأثير على تصميمهـا، أو المشاركة في وضع تفاصيل النتائـج في أي مشروع بحثي يجريه أعضاء من الجامعة.

تضارب المصالح:

ونرى بشكل مماثل ضرورة أن يكون لدى الجامعات قوانين واضحة تحكم تضارب المصالـح فيما يخصـ باحثيها، وخاصـة عندما يتضمن البحث تجـارب على البشر. ويوافـق الجميـع تقريباً على ضـرورة وضع حدود من هذا النـوع، لكن الجدل مستمر بشـأن القوانين التي يجـب وضعها: هل يكفي اشتراط أن يكشـف الباحثون عن وجود أي نزاعـات، أم يجب على الجامعات أن تمضي إلى ما هو أبعد من هذا فتبعدهم عن القيام بأي أبحاث لصالح الشركات التي تربطهم بها مصلحة مالية واضحة؟

ويبـدو بوضـوح أن الاقتصار على إرسـال تقرير إلى مكتـب العميد -يتحدث عن التضاربـات المحتملـة- لا يكفي. فمسؤولـو الجامعات يعارضـون في الغالب إغضاب أعضاء هيئـة التدريس من ذوي النفوذ في الجامعة، وبذلك يمكن أن يتساهلوا كثيراً في دراسـة التضاربـات المالية، وخاصـة إذا تضمنت ترتيبات استشاريـة مربحة، أو استثمارات ذات قيمة تخص أساتذة بارزين. أما السياسات التي تشترط على العلماء

إرسال تقريرات دورية إلى موظفي الجامعة المثقلين بالأعباء فليست بحل أفضل، فهي لا تضمن حتى الإعلان عن التضاربات أمام البشر المستخدمين في اختبارات الأدوية الجديدة، أو أمام قراء المجلات المتخصصة. فقد وجدت دراسة شملت عشرة مدارس طبية تتلقى الحصة الأكبر من التمويل الفدرالي أن الأمر يتطلب وجود اثنين فقط من الباحثين لكشف التضاربات المالية أمام البشر الخاضعين للاختبارات السريرية[5]. وثمة دراسة أخرى في محتويات المجلات اشترطت على ما يبدو كشف التضاربات المالية، فوجدت في الحقيقة أن المقالات لا تظهر أبداً في الغالب الصلات المالية لكاتبها أمام الشركات المهتمة، وإن لو كانت صلات مهمة[6]. كما أن ثلثي هذه المجلات لم تقدم ولو حالة واحدة من كشف التضاربات المالية طوال سنة الدراسة (1997)، وذلك على ما يبدو بسبب عدم المعرفة بوجود هذه النزاعات. وتشير هذه النتائج بقوة إلى أن كثيراً من التقارير الروتينية عن الصلات المالية لا يتجاوز أبداً بيروقراطية الجامعة لكي يحذر المرضى ومُصدري المنشورات الأكاديمية وغيرهم ممن لهم مصلحة واضحة في معرفة الحقائق.

وثمة أسلوب أكثر صرامة، يفرض على كل باحث لديه تضاربات واضحة أن يكشف عن هذه المعلومات أمام البشر المعنيين، قبل موافقتهم على المشاركة في أي اختبار على أجسادهم. فذلك يمكن أن يضمن إبلاغ من لا بد من معرفتهم بالحقائق ذات الصلة. ومع ذلك، يظهر أن اشتراطات من هذا النوع تنشئ بعض المشكلات. فغالباً ما يجهل المسؤولون ما إذا كان الباحثون قد أوضحوا التضارب بشكل كاف أمام من يحتمل استخدامهم في تجربة سريرية، أو ما إذا كان هؤلاء الأشخاص يدركون حقاً ما تنطوي عليه هذه التجارب من مخاطر. وإذا كانت التجارب تتم على مرضى طلب منهم المشاركة في اختبار دواء جديد لمرض السرطان أو الإيدز، فلعلنا نصادف لديهم خوفاً شديداً؛ وقد نراهم أيضاً يعتمدون على الطبيب المعني بشكل كبير من أجل التقويم الموضوعي للتضارب المطروح أمامهم.

وتشير هذه السلبيات إلى أن الكشف عن تضارب المصالح غير كافٍ، كما تشير إلى ضرورة أن تمنع الجامعات علماءها صراحة من إجراء التجارب على البشر إذا

كانت تجري بدعم من شركات تربطها مع الباحثين مصالح مالية واضحة، سواء من حيث الخدمات الاستشارية أو المنح أو الأتعاب أو الأسهم*.

إن هـذه الصلات المالية لا تهدد نزاهة الباحث فقط، بل قد تعرض صحة المرضى وسلامتهم للخطر. فإذا حدث خطأ ما وعانى المرضى، فسوف تتضرر سمعة المؤسسة بـكل تأكيـد. وفي ظل هـذه الظروف، يحق للجامعـة أن تصر على وضـع قوانين فعالة بصورة كافية لحماية هذه المصالح.

وقـد ينشأ تضـارب المصالح أيضاً بشأن أبحاث لا تتضمـن اختبارات على البشر، عندمـا ينشـر أعضاء هيئـة التدريس وجهـات نظرهم عـن الاحتباس الحـراري أو التغذيـة أو غيرهـا من الموضوعات الخلافية بمساعدة تمويل مـن شركة لها مصلحة في هـذه الموضوعات. ويمكـن أن يكون كاتبو هذه الموضوعات علماء أو متخصصين في الاقتصـاد أو في الأخلاق أيضاً (وغالباً ما يتلقـون التمويل من شركات الأدوية عندما ينشـرون- بشكل منتظـم- موضوعات يمكن أن تؤثر علـى المصالح التجارية للجهات التـي ترعاهم). ولعل منحـة واحدة من قطاع الصناعة لا تفرض تهديداً كبيراً على نزاهـة البحث. ولكن المشكلات تنشأ عندمـا يتلقى الباحثون المعنيون مثل هذا الدعم مـراراً وتكـراراً، أو عندما تكون لديهـم اتفاقيات استشاريـة، أو غيرها من الروابط المالية الواضحة مع الشركات المعنية. فقد تشكل هذه الصلات- أو أمل الحصول على دعم دائم من قطاع الصناعة- تأثيراً بسيطاً على البحث، أو قد تشجع الباحثين على الاستمرار في تأييدهم العلني لمواقف تفيد شركاتهم الراعية.

وفي هذه الحالات يتوجب على الجامعات فعله أن تلح على الأساتذة الذين يرتبطون بصلات واضحة ومستمرة بأي مؤسسة لها مصلحة في النتائج، من أجل الكشف عن طبيعة هـذه الصلات، أو عن مصادر تمويلهم في أي منشورات أو أي شهادة رسمية

* يمكن وضع استثناءات مبررة في حالات نادرة، عندما يكون لدى المستثمر في اختراع جديد أو علاج جديد معرفة خاصة تجعله قادراً بشكل استثنائي على إجراء التجارب السريرية. وفي هذه الحالات، قد يكون على الجامعة اتخاذ إجراءات خاصة للحماية من خطر التحيز.

بآرائهم*. وقد يحتج أعضاء هيئة التدريس خوفاً من أن هذا الكشف يلقي شكاً جائراً على مصداقية عملهم. ولكن الحجج القائلة إنه لا يمكن ائتمان الناس على الحقيقة، هي دائماً حجج مشكوك فيها؛ فقد يكون لدى القراء سبب وجيه للشك بآراء كاتبيها ممن لهم مصلحة مالية بالنتيجة. وفضلاً على ذلك فإن عدم الكشف عن تضارب المصالح، ثم انتشار حقيقة ما يتضمنه الموضوع من تضارب في المصالح يؤدي إلى إضعاف ثقة الناس بموضوعية البحث الأكاديمي جملةً، ناهيك عما ينتجه ذلك من ضرر بسمعة الجامعة وجميع علمائها وأكاديمييها. ومن المؤكد أن هذه المخاطر توفر للمؤسسة أرضية متينة لطلب الكشف عن وجود تضارب واضح في المصالح المالية.

وتنشأ أسئلة أكثر صعوبة عند اتخاذ القرار بشأن ضرورة أن تتخذ الجامعة خطوة أخرى، وأن تمنع الباحثين من متابعة بحثهم عند وجود تضارب واضح في المصالح يمكن أن يؤثر على نزاهتهم. فقد يزعم المسؤولون الأكاديميون وجود سبب يجعل العمل المنفذ في ظل هذه الظروف يحمل خطورة تحيز واضح يمكن أن تودي بسمعة المؤسسة في إنتاج أبحاث موثوقة. ويمكن الجدال في أن كشف التضارب لا يحل هذه المشكلة؛ فالواقع أن تكرار كشف التضاربات المالية قد يعمق شكوك الناس في موضوعية البحث الأكاديمي؛ وهو بذلك يلحق الخزي بالجامعات وعلمائها وأكاديمييها**.

ومع أن هذه المخاوف مشروعة، إلا أن الأساتذة قد يردون بأن إرغامهم على بيع أسهمهم، أو إنهاء ترتيباتهم الاستشارية، أو رفض تمويل بحوثهم من مصادر مهتمة

* يتوجب على الجامعات أيضاً أن تشترط على باحثيها الكشف عن أي تضارب مصالح مالي واضح مع أي طرف يطلبون منه مالاً، سواء كان شخصاً أو مؤسسة. فمثلاً، يجب أن تشترط الإبلاغ عن سبب التضارب المحتمل على باحثين يلتمسون دعماً لمشروع يشمل شركة يملكون فيها مقداراً كبيراً من الأسهم.

** لاحظ أن مسؤولي الدولة الذين لديهم مصالح مالية، يجب أن يبيعوا أسهمهم، أو يتنازلوا عن أي إيرادات ناتجة في حال نشوء أي تضارب مصالح مع الدولة. ومع ذلك، نجد هنا فارقاً مفاده أن المسؤولين يتخذون قرارات ذات أثر مباشر على حياة الناس؛ أما الأساتذة الذين يتحدثون علناً عن المواضيع العامة، فهم يعبرون عن آراء فقط، ويمكن لجمهور يملك حقائق كافية أن ينقضها أو يهملها. وإذا حدث أن أجرى الباحثون دراسة تتطلب منهم اتخاذ قرارات تؤثر على المرضى أو على أشخاص غيرهم، فيفترض بهم أن يلتزموا بقواعد درء تضارب المصالح المطبقة عادة على صناع القرار الآخرين في الميدان العام.

يعنـي تدخلاً لا مبرر لـه في حريتهم الأكاديمية. قد يمكن تسويـغ هذه القيود لحماية البشـر. أما بالنسبة لأشـكال البحث الأخرى، فيمكن الاتكال على سوق الأفكار الحرة لمواجهـة مشكلات التحيز، وخاصـة إذا طُلب من الباحثين تحذيـر القراء وكشف أي روابـط مالية يمكـن أن تلقي الشك علـى موضوعيتهم. وبرغـم أن الجامعة قد تقلق بشـأن سمعتهـا في الأبحـاث الموثوقة، إلا أن المصالـح المتصلة بالسمعـة لم تكن يوماً كافية وحدها من أجل السماح للجامعة بإعاقة التعبير الحر عن الآراء. ومع ذلك نرى أعضـاء هيئة التدريس يقولون مـراراً أموراً تثير استنكاراً واسعـاً، وتربك زملاءهم ومؤسستهم. والجامعات بالمثل لا تستطيع منع الأساتذة من نشر آرائهم، لسبب واحد فقـط هو ارتباطهم بصلات وثيقة مع إحدى المؤسسات، سواء كانت الحزب الشيوعي أو جماعـات دينيـة يمكن أن تجعـل عملهم متحيزاً. ولكن غيـاب الخطر المباشر على الآخريـن في جميع هـذه الحالات يؤدي إلى تعزيز الحريـة الأكاديمية، بسبب الإيمان بـأن تبـادل الأفكار بشكل منفتح يقدم أفضل دفاع ضد الأقـوال المتحيزة أو المضللة[7]. إن بوسـع أعضـاء هيئة التدريس تقديم حجة قوية مفادها أن من شأن هذا المنطق أن يثني جامعتهم عن محاولة تجنب تضارب المصالح بوضع قيود شاملة على إمكانياتهم في إجراء الأبحاث.

ويمكـن لأي جامعـة تحـاول فرض هذه القيـود أن تجـد نفسها تخوض المخاطر سريعـاً. فعلى سبيـل المثال، قد يكون من التعسف حظر الروابـط المالية مع الشركات بهـذه البساطة، لأن ثمة أنواعاً أخرى مـن العلاقات يمكن أن تشكل أخطاراً مشابهة. فالأساتذة الذين يقدمون المشورة إلى البنتاغون بصورة منتظمة، والذين يثمنون هذه العلاقة عالياً، قد يشعرون بأنهم مضطرون إلى عدم تولي وظائف في الدولة تتعارض مع السياسات العسكرية السائدة. كما أن أعضاء هيئة التدريس الذين يبحثون دورياً عن تمويل من إحدى المؤسسات الكبرى، قد يترددون في التعبير عن نتائج تتعارض مع آراء سياسية يتمسك موظفو المؤسسة بها كل تمسك. وبعد أن تبدأ الجامعات صراعها مـع حالات مثل هذه، فقـد تضطر إلى التمييز بين هذه الحـالات بدقة متزايدة، وإلى وضـع خطوط حظر واضحة تعرقـل عمل أساتذتها، وتنشئ خلافاً أكبر واستياء أوسع

بين أعضاء هيئتها التدريسية. أما إذا لم يكن الأمر يتصل بإجراء تجارب على البشر، فيجب أن تؤدي شروط الكشف إلى تفادي حالات تضارب المصالح التي تعد خطورتها كبيرة إلى حد يوجب على المسؤولين الأكاديميين تجنب الاضطرار إلى مواجهة هذه المشكلات المعقدة.

والأساتذة ليسوا أعضاء الجامعة الوحيدين الذين لديهم تضارب مصالح يمكن أن يثير الشكوك. فالمؤسسات الأكاديمية نفسها يمكن أن تقيم روابط مالية من هذا النوع المزعج. ومن ذلك أن الجامعات أو المستشفيات التابعة لها، أو أقسامها ومعاهدها البحثية أيضاً يمكن أن يكون لديها مصلحة مالية في مقدار كبير من الأسهم ضمن الشركات التي يجري أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة أبحاثاً سريرية لصالحها. وإذا كانت هذه الحصص تشكل نسبة صغيرة نسبياً من مجموعة متنوعة أكبر بكثير، فلا مبرر أبداً للقلق من نشوء أي نزاع. أما إذا كانت الحصص تؤلف جزءاً كبيراً من الأصول التي تدعم المؤسسة أو هيئة التدريس أو المستشفى أو أي وحدة أخرى ينفذ فيها البحث، وإذا كانت نتيجة ذلك البحث يمكن أن تؤثر بشكل واضح على قيمته، فإن احتمال تضارب المصالح يظهر جلياً. وكلما زادت أهمية الحصة بالنسبة للثروة المالية للوحدة الأكاديمية، وكلما زاد التأثير المحتمل للبحث على قيمة الحصة، زادت خطورة النزاع. وتنشأ في الظاهر -إن لم يكن في الواقع- خطورة أن تمارس المؤسسة ضغطاً بسيطاً على تصميم البحث، أو على كيفية إجرائه، بما يعود بفائدة مالية على المؤسسة نفسها. فإذا كان تضارب المصالح كبيراً (أي إذا كان المكسب الذي يحتمل أن تحققه الوحدة الأكاديمية كبيراً بما يكفي)، يكون من الأفضل عموماً التخلص من الأسهم، أو رفض إجراء البحث، لاستبعاد فكرة حدوث أي خطأ. وفي حالات استثنائية عندما لا يكاد يكون ممكناً إجراء البحث المعني في مؤسسة أخرى، يجب على الجامعة أو المستشفى كشف جميع الحقائق ذات الصلة، وتكليف جهة مراقبة خارجية بأن تدرس تصميم البحث والبيانات، وتضمن الخروج بنتيجة موضوعية في النهاية[8].

وتظهر مشكلة مماثلة بسبب الاتحاد الذي شكلته عدة مدارس طبية للتقدم إلى عقود مع شركات الأدوية تتضمن إجراء اختبارات على أدوية جديدة. وغالباً ما يكون المال هو السبب الرئيس للسعي وراء هذه العقود، لأن اختبار الأدوية يمكن أن يكون

مربحاً، أما فائدته العلمية فضئيلة عادةً. إلا أن لدى الجامعات ومختبراتها -بقبولها هذا العمل المربح- حافزاً مالياً قوياً للحفاظ على علاقات جيدة مع الشركات المعنية. وبالنتيجة، نجد أن المصالح التجارية للجامعات تتعارض مع مسؤوليتها في الوصول إلى نتائج نزيهة موضوعية، مهما يكن الضرر الذي يمكن أن تلحقه بأرباح الشركات الراعية. وإن المخاطر التي ينطوي عليها تضارب المصالح هذا ليست بمخاطر وهمية؛ فقد رأى الباحثون أن التجارب السريرية المدعومة من قطاع الصناعة يمكن أن تصل إلى نتائج لصالح الشركات التي ترعاها بدرجة أكبر من أي بحث يمول بشكل مستقل ويجري على الأدوية ذاتها[9].

وحتى إذا وجد خطر التحيز، فقد تتململ الجامعات بشأن توقيع عقود لاستخدام مرافقها الثمينة وموظفيها الحاصلين على تدريب ممتاز في عمل نادراً ما يكون ذا أهمية علمية حقيقية. فنسبة قليلة فقط من الاختبارات السريرية تطمح إلى تحقيق تقدم علمي حقيقي، أو إلى الإسهام في إيجاد منتج فريد حقاً. ومعظم الاختبارات تشمل أدوية «مقلدة» لا تختلف إلا بشكل طفيف عن المنتجات الموجودة في السوق، أو تتضمن تغييرات بسيطة على الأدوية الحالية التي تنتجها الشركة الراعية، تهدف إلى إطالة عمر حقوقها الحصرية قبل انتهاء أمد براءة اختراعها المربحة. ولا يكاد هذا العمل يستحق مخاطر القيام ببحث متحيز. لذلك فإننا ننصح المدارس الطبية بعدم الدخول في هذه الترتيبات المربحة، وعدم إجراء هذه الأبحاث، إلا إذا كانت تتم بتمويل مستقل، وحتى إذا كانت تجرى لغايات علمية أو تعليمية سليمة، فيجب أن تكون جزءاً من برنامج منتظم تدريسي أو بحثي خاص بأعضاء هيئة التدريس.

الإعتماد المفرط على دعم الصناعة:

تتعرض بعض الجامعات لنوع آخر من المخاطر بالتعاقد مع شركات محددة، لقاء منح كبيرة تعادل شطراً كبيراً من الموازنة الكلية للأبحاث في قسم كامل أو في وحدة أكاديمية كاملة. ونذكر مثالاً على ذلك أن شركة نوفارتيس وافقت عام 1998 على منح قسم النباتات والأحياء الجرثومية بجامعة كاليفورنيا في بيركلي مبلغ 25 مليون

دولار لفترة خمس سنوات، وهو رقم يبلغ تقريباً نسبة 30 – 40 % من كامل موازنة الأبحاث في القسم. وتحصل شركة نوفارتيس بموجب هذا الاتفاق على حق إجراء مراجعة مسبقة لجميع المنشورات المقترحة التي تعتمد على أبحاث تدعمها الشركة (أو الحكومة الفدرالية)، وأن تجعل الجامعة تطلب تسجيل أي نتائج يخرج بها البحث. وأما نتائج هذا الاتفاق على الشركة فلم تقتصر على احتفاظ الشركة بحقوق أولية فقط للتفاوض على تسجيل أي براءة اختراع تنتج عن البحث؛ بل حصلت كذلك على اثنين من أصل خمسة مقاعد في اللجنة المشكلة لتحديد كيفية توزيع المبالغ المخصصة لأبحاثها[10].

وكان القلق واضحاً بشأن احتمال أن يعطي عقد نوفارتيس الشركة الراعية سلطة كبيرة جداً على أجندة أبحاث القسم. لكن مسؤولي الجامعة استبعدوا هذه الخطورة، عندما أشاروا إلى احتفاظ هيئة التدريس بغالبية المقاعد في اللجنة المانحة للتمويل. وبعد تجربة هذه الاتفاقية مدة ثلاث سنوات، أصر العلماء في القسم على أن الشركة لم تحاول التأثير بأي طريقة كانت على طبيعة الأبحاث[11].

وقد لا يكون عقد نوفارتيس العقد الوحيد الذي شكل تهديداً واضحاً للقيم الأكاديمية. فقد قبلت الشركة على ما يبدو تقديم هذا الدعم الكبير، لأنها اعتقدت أن العمل الجاري ضمن القسم يتمتع بإمكانيات تجارية كبيرة. وبالنتيجة فقد لا يكون لدى الشركة سبب يدعوها إلى محاولة تعديل خطط أي بحث يجريه العلماء المعنيون أثناء فترة الاتفاقية، وإن كان لديها قدرة على هذا. وكذلك لم يكن أمام نوفارتيس فرصة كبيرة للنجاح إن هي حاولت استخدام نفوذها. فعلماء القسم غير ملزمين بالحصول على تمويل منها؛ وهم يتمتعون بمستوى علمي جيد، يمكنهم من الانتقال بسهولة إلى مصادر تمويل أخرى بدل تغيير عملهم على نحو يناسب أولويات الشركة. وكما تتمتع الجامعة نفسها بقوة كافية لمقاومة هذا الضغط، فضلاً عن أن افتضاح الأمر يحمل خطراً أكيداً لأي شركة تسعى إلى التأثير على عمل القسم. هذا إضافة إلى أن هيئة التدريس في بركلي هي الوحيدة التي لديها عدة برامج ممتازة في علم النباتات. ولهذا كله ليس من شأن أي ترتيبات تضعها مع نوفارتيس أن تشكل خطراً يذكر على تقدم العلوم عامةً.

ويمكـن أن تنشـأ مشكلات أكثر خطـورة إذا بدأت ترتيبات من هـذا النوع تصبح واسعـة الانتشـار. لأنـه وإن لم تكـن الشركة الراعيـة تملك أي مقعـد في لجنة توزيع الأموال، فإن مجرد الأمل بتجديد هذه الاتفاقية الكريمة يمكن أن يجعل القسم يسرف في الاستجابـة لرغبـات الشركة بشأن نوع البحث المراد إجـراؤه. وقد يمارس مسؤولو الجامعـة أيضاً تأثيراً صامتـاً لإسعاد الشركة الراعية، بسبـب تلهفهم إلى الاحتفاظ بالفائض من هذه المنح السخية. ومع أن أبرز الأقسام يمكن أن تنجح في مقاومة هذه الضغـوط، إلا أن الأقسام الأضعف قد تخضع لها بعـدة أشكال، فتبدأ بتشكيل أجندة أبحاثهـا بمـا يلائم أولويـات الشركة. إضافـة إلى أن تكاثر ترتيبـات تمويل مشابهة (وخاصـة الأحكام المتصلة بمنح الشركة الراعيـة أفضلية الحصول على نتائج العمل المنجز بدعم من الحكومة) يمكن أن يعطي هذه الشركات مزية تنافسية غير منصفة بحق شركات منافسة أصغر منها لا تستطيع تقديم مِنح بعدة ملايين دولارات لصالح الأبحـاث الجامعية. ومع ذلـك، يبدو احتمال توقيع مزيد من هـذه اتفاقيات ضعيفاً، فنـادراً ما تبين فيما بعد أن العقود المشابهة قد أفـادت الشركة المعنية. وبرغم ذلك، فـإن اتفاقيـة نوفارتيس تمثل سابقة مشكـوكاً فيها، ولا بد من مراقبـة هذه الممارسة والعمل على تثبيطها إن هي انتشرت.

الاستثمار في شركات هيئة التدريس:

وثمـة ممارسة أخيرة تسبـب مشكلات للعلـوم الأكاديمية، وهي قيـام الجامعات بالاستثمـار في شـركات أنشأهـا أعضـاء في هيئتهـا التدريسية. لقد بـدا المسؤولون الأكاديميـون منـذ عشرين سنـة معارضين لاتخاذ هـذه الخطوة[12]. لكنهـم رأوا قبل مضـي وقـت طويـل أن الإغراء بتحقيـق مكسب مالي سريـع من عمـل الأساتذة أمر لا يقـاوم. فقامـت معظم المؤسسـات -مدركة للانتقادات التي يمكـن أن تجرها هذه الاستثمارات عليها- بإنشاء منظمات وسيطة من النوع الذي تشرف عليه الجامعة في النهايـة، لكنها لا تقع تحت إشـراف مباشر من أي شخص له سلطة على الأساتذة في الشركات التي تستثمر فيها الجامعة.

وتسبب ممتلكات من هذا النوع جملة من المشكلات. فهي تخلق احتمال نشوء نزاع بين الجامعة وأساتذتها على إدارة شركات فيها مصلحة مالية للطرفين. وهي تضع المؤسسة في موقف صعب عندما تضطر إلى الانتقاء والاختيار بين علمائها. بل قد يسوق ذلك الأساتذة إلى دعم شركات تتنافس بشكل مباشر مع شركات أسسها زملاؤهم. وتؤيد الجامعات -عن طريق الاستثمار- هذه المشروعات ضمنياً، فتشجع أعضاء هيئة التدريس على تمضية وقت أطول مما يجب في النشاط التجاري. وإذا كان للمؤسسات الأكاديمية مصلحة واضحة في الشركة الراعية، فإن ذلك قد ينتج أيضاً مسؤولية محددة عن أي ضرر تلحقه منتجات الشركة أو أسعارها أو سياساتها الأخرى، أو قد يحمّلها الناس مسؤولية ذلك الضرر على أقل تقدير. وأسوأ من ذلك أن الجامعات التي لها مصلحة في عمل أساتذتها قد تكون متأثرة- أو يمكن الظن أنها متأثرة- بالحسابات التجارية، لا بالأهلية الأكاديمية عند اتخاذ القرار بشأن الترقيات أو الرواتب أو المسائل الشخصية الحساسة الأخرى. ولأن نزاهة هذه القرارات أمر مهم جداً، فإن أي خطورة من هذا النوع يجب أن تلقى اهتماماً جدياً.

ومن الواضح أن مسؤولي الجامعة يشعرون بأنهم قد تخلصوا من هذه المشكلات على نحو مرض بإنشاء منظمات وسيطة تتخذ قرارات الاستثمار. ولا شك في أن هذه الوساطات مفيدة. ومع ذلك فإن أي شخص يعرف الحقيقة سوف يدرك أن الجامعة ما زالت تشرف على الاستثمارات. ونتيجة لذلك تبقى خطورة أن تكون عملية التعيينات خاضعة للحسابات التجارية، ولو ظاهراً. إضافة إلى ذلك فإن أعضاء هيئة التدريس الذين يمضون وقتاً طويلاً جداً في إنشاء شركاتهم سوف يشعرون -برغم ذلك- أن عملهم مبرر، لمعرفتهم أن جامعتهم تدعم هذا النشاط.

وقد يختلف الأشخاص المنطقيون على درجة خطورة هذه المشكلات. ومع ذلك، يجدر بالمرء أن يتساءل عما إذا كانت الأرباح الاقتصادية أو الفوائد العائدة على المجتمع تبرر المخاطر. وقد تستفيد الجامعات عند القيام بهذه الاستثمارات من معرفتها المباشرة بما يجري من عمل في مختبراتها، لكنها قد تكون في الوقت نفسه

متحيـزة لصالح علمائها، أو قد لا تكون مستعدة لخذلان أحد أعضاء هيئة التدريس، لخشيتهـا من إنتقاله إلى جامعة أخرى. وفضلاً عن هذا، فإن الاستثمار في الشركات الناشئـة ليس عمـلاً تتمتع فيه الجامعات بخبرة خاصة؛ بل ثمـة شك في قدرتها على القيام بعمل أفضل من الشركات الرأسمالية المغامرة ذات الخبرة في هذه المشروعات. وربمـا حققـت كارنيجي ـ ميلـون الملايين من إنشـاء شركة ليكوس، لكـن المؤسسات الأخرى لم تنجح نسبياً في ذلك. فهذه شركة هارفارد المغامرة التي حصلت على دعم وافـر من مستثمرين خارجيـين، قد تمت تصفيتها بعد بضعـة سنوات لأنها لم تحقق سـوى إيرادات هزيلـة. والقصص الأخرى عـن محاولات مشابهة مـن قبل جامعات أخـرى ليسـت بواعدة أكثر. فقـد خلُص جوش ليرنـر مؤخراً بعد دراسـة تاريخ هذه الاستثمـارات إلى أن الدراسـات العيانية مع الأدلة الملموسـة تطرح أسئلة جادة بشأن احتمال أن تستمر هذه الجهود. إن أفضل طريقة لخدمة الإداريين والمسؤولين عن نقل التقنية في الجامعة هي الاستثمار في إقامة علاقات قوية مع المجتمع الرأسمالي المغامر بـدلاً من الخوض في هـذه المياه الغادرة»[13]. وعموماً، ثمة شـك- على ما يبدو- في أن المكاسب المتوقعة من هذه الاستثمارات تستحق خطر المساومة على القيم الأكاديمية.

رسم الخط الفاصل:

إن العلـوم الحديثة لا تسمح بأي فصل فعـال بين الأبحاث الصناعية والأكاديمية. وكما لاحـظ ريكارد شتانكايفيكز فإن «التقنية الحديثـة وصلت إلى درجة من التطور الفكـري الـذي يجعـل فصـل مؤسساتها عـن العلوم يعطـي نتيجة عكسيـة للطرفين كليهما»[14]. ولهذا السبب نرى أن السياسات العامة تدعم التعاون بين هذين القطاعين بشـكل فعلي. وهذه السياسات جديرة بالاحـترام، لأن معظم الأبحاث العلمية المنفذة في المختبرات الجامعية تتم بتمويل عام.

غـير أن الصـلات الأوثق بين العلوم الجامعيـة وقطاع الصناعة تأتـي بجميع أنواع المخاطـر في المساومـة على انفتـاح البحث الأكاديمـي وموضوعيتـه واستقلاليته. وقد اختـارت جامعات كثيرة شـق طريقها في هذه المنطقة الخطرة، خطـوة خطوة، متلهفة للاحتفـاظ بأكـبر قدر ممكن من حرية المناورة. وهي تأمـل دائماً في أن تتمكن نوعاً ما

مـن الحصول على منافع الأمرين معاً. غير أن السير في هذا الطريق يعد أمراً خطيراً. فإذا كانت القوانين غامضة، وإذا ما خضعت للتفاوض بشكل دائم، فسوف تكون الغلبة معظـم الوقـت للمال على حسـاب المبدأ. وسوف تقـوم الشركات الغنيـة واسعة الحيلة بتفحص الجامعات جيداً لإيجاد أساتذة مستعدين لمنحها ما تريد، ثم استخدام هذه المزية للضغط على مؤسسات أخرى تسعى إلى العمل معها.

ولا يريـد القادة الأكاديميون إدارة هذه المخاطر. فقـد تراكمت لديهم حتى اليوم كمية كافية من الخبرات تساعدهم على رسم خطوط فاصلة ملائمة، تسمح ببرنامج قـوي لنقل التقنية مع الحفاظ علـى ما تتطلبه العلوم الجيدة مـن انفتاح واستقلالية وموضوعيـة. وليـس من الجيـد للجامعات أن تجعـل نزاهتها موضـع شك في حالات متكـررة بسبـب تقارير عن السريـة المفرطة، وتضـارب المصالح، وجهـود الشركات للتلاعـب بنتائـج الأبحاث وطمسها. ومن المؤكد أن الوقت مـا زال مبكراً لوضع حدود ملائمة، والسهر على إنفاذها حقاً.